الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاقتصادية
إدارة المنظمات والإتحادات العربية

(مرفقات البند السابع)
بشأن تعديل مسمى المنظمة العربية للتنمية الزراعية
إلى
"المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي"

1. المنظمة العربية للطيران المدني.
2. الهيئة العربية للطاقة الذرية.
3. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
5. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
6. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
7. جدول أعدته الأمانة العامة للجامعة – إدارة المنظمات والاتحادات العربية يوضح ردود المنظمات العربية المتخصصة بشأن تعديل مسمى المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي.

المنظمة العربية للطيران المدني
ARAB CIVIL AVIATION ORGANIZATION
ORGANISATION ARABE DE L'AVIATION CIVILE

مكتب المدير العام

17734

التاريخ: 13 ديسمبر 2024

الرقم: ع م/ 596/614

14 DEC 2024

تهدي المنظمة العربية للطيران المدني (الإدارة العامة) أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي-إدارة المنظمات والاتحادات العربية) الموقرة.

إلحاقا لخطابكم رقم 7/7/5/1758/24 بتاريخ 2024/12/11، بشأن موافاتكم برأي ومقترح المنظمة العربية للطيران المدني فيما يخص تداخل الاختصاص حال تعديل مسمى المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإضافة اختصاص "الأمن الغذائي".

نود بداية إقرار مبدأ هام هو كون أن كل المنظمات العربية المتخصصة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لها اختصاصات وأدوار محددة ولا نرى من جهتنا أنه يمكن أن يكون هناك أي تداخل بالاختصاص بين المنظمات ولكن هناك تكامل وتظافر للجهود بين مختلف مكونات منظومة العمل العربي المشترك، كما أننا من جهتنا كمنظمة فنية تعنى بقطاع الطيران المدني، لا نرى في تعديل المسمى أي تداخل في الاختصاص.

إلا أنه يمكننا التأكيد على أن الأمن الغذائي وقطاع الطيران المدني يرتبطان ارتباطا وثيقا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعنى الأمن الغذائي بتوفير الغذاء الكافي والمغذي لجميع الأفراد بشكل مستدام، بينما يمثل الطيران المدني أداة استراتيجية لنقل المواد الغذائية بسرعة وكفاءة، كما أنه وفي ظل أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، يبرز جليا دور الطيران المدني في دعم الهدف الثاني والخاص بالقضاء على الجوع وأهداف أخرى متعلقة بالاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

كون أن للطيران المدني دور استراتيجي في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال:

أ) **القضاء على الجوع (الهدف 2):**

- عبر نقل المواد الغذائية القابلة للتلف: حيث يساهم النقل الجوي في توصيل السلع الغذائية الطازجة مثل الفواكه والخضروات والأسماك واللحوم إلى المناطق التي تعاني من نقص الغذاء.
- إغاثة المناطق المتضررة: فخلال الأزمات الإنسانية أو الكوارث الطبيعية، يكون الطيران المدني الوسيلة الأسرع لإيصال المساعدات الغذائية، مما يعزز الأمن الغذائي في المناطق المنكوبة.

ب) **تعزيز النمو الاقتصادي (الهدف 8)**، من خلال دعم التجارة الزراعية الدولية كون أن الطيران المدني يساهم في تعزيز حركة التجارة العالمية للمنتجات الزراعية، مما يوفر دخلا مستداما للمزارعين ويحفز النمو الاقتصادي في الدول النامية.

ت) **بناء بنية تحتية مرنة (الهدف 9)**، عبر تحسين البنية التحتية للنقل الجوي، حيث يتيح تطوير شبكات النقل الجوي الحديثة نقل الغذاء بكفاءة وتقليل الفاقد أثناء الشحن، مما يحقق بنية تحتية مستدامة.

ث) **التغير المناخي (الهدف 13)**، المتعلق بتعزيز الاستدامة البيئية، حيث يعمل القطاع على تقليل الانبعاثات الكربونية عبر اعتماد تقنيات طيران أكثر كفاءة ونقل الغذاء بطرق مستدامة بيئيا.

كما أن هناك تأثير للأمن الغذائي على قطاع الطيران المدني يتجلى في:

أ) زيادة الطلب على خدمات النقل الجوي، فارتفاع الطلب على الأغذية الطازجة والمستوردة يعزز دور الشحن الجوي في ربط الأسواق العالمية.

20 زنقة أيت باعمران شارع محمد السادس- صندوق البريد رقم : 5025 الرباط-السويسي/ المملكة المغربية.
هاتف: 23/ 40 83 65 37 5 212+ | فاكس:54 / 11 81 65 37 5 212+ | البريد الإلكتروني: acac@acac.org.ma | الموقع الإلكتروني: www.acao.org.ma

ب) تحسين معايير الجودة والسلامة، حيث تلزم اللوائح الدولية شركات الطيران بضمان سلامة الأغذية أثناء النقل، مما يدعم الهدف 3 المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه.

ت) الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فاستدامة الأمن الغذائي تقلل من النزاعات والهجرة غير النظامية، مما يخلق بيئة آمنة لتوسيع شبكات الطيران المدني.

كما أن هناك تحديات مشتركة بين القطاعين في تحقيق التنمية المستدامة ترتكز حول:

أ) التكلفة الاقتصادية: ارتفاع تكاليف الشحن الجوي يعيق توفير الأغذية بأسعار ميسورة، مما يتعارض مع الهدف 1 (القضاء على الفقر).

ب) البصمة الكربونية: النقل الجوي يمثل أحد القطاعات ذات الانبعاثات العالية، مما يستدعي تقنيات خضراء للحفاظ على الهدف 13 (العمل المناخي).

ت) الأزمات العالمية: الأزمات مثل الحروب والأوبئة تحدث تعطيلا في سلاسل التوريد الغذائية، مما يتطلب تدخلا طارئا من قطاع الطيران.

تتجلى العلاقة بين الأمن الغذائي وقطاع الطيران المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر توفير حلول سريعة وفعالة. إن تكامل الجهود بين القطاعين يمكن أن يسهم في القضاء على الجوع، تعزيز الاقتصاد، ودعم الاستدامة البيئية، مما يعزز رفاهية الإنسان على المستويين المحلي والدولي عبر:

تعزيز التعاون بين الحكومات وقطاع الطيران المدني كإنشاء شراكات استراتيجية بين المؤسسات الحكومية وشركات الطيران لتطوير سياسات تسهل نقل الأغذية، وكذلك دعم الدول النامية في بناء قدرات النقل الجوي بما يضمن تحسين الأمن الغذائي.

الاستثمار في التكنولوجيا بتطوير طائرات موفرة للطاقة لتقليل تكاليف النقل الجوي والبصمة البيئية، مع تعزيز الابتكار في تقنيات التخزين والنقل الجوي لضمان جودة الأغذية.

تعزيز الاستدامة عبر الالتزام بمعايير بيئية صارمة لخفض الانبعاثات واستخدام الوقود الحيوي وتقنيات الطيران الحديثة لتحقيق أهداف الاستدامة البيئية.

تحسين البنية التحتية ببناء مطارات مجهزة لتخزين ومعالجة السلع الغذائية المنقولة جوا، والعمل على تعزيز الربط الجوي بين المناطق النائية والأسواق الرئيسية.

تنتهز الإدارة العامة للمنظمة العربية للطيران المدني، هذه الفرصة لتعرب لكم مجددا عن فائق تقديرها واحترامها،،،

المهندس/ عبد النبي مناد
مدير عام المنظمة العربية للطيران المدني

الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاقتصادية
إدارة المنظمات والاتحادات العربية

الرقم: 2/15/1358/2024
التاريخ: 2024/12/11

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) أطيب تحياتها إلى المنظمات العربية المتخصصة الموقرة، أعضاء لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وبالإشارة الى مذكرة الأمانة العامة للجامعة رقم 717/5/1689/24، بتاريخ 2024/11/27، بشأن تعميم تقرير وتوصيات اجتماع اللجنة الفنية المعنية بدراسة الأنظمة الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة الذي عقد خلال الفترة من 25-2024/11/27، بمقر الأمانة العامة.

وفي إطار تنفيذ التوصية الخاصة البند الثامن " تعديل مسمى المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي "، والتي تنص على:

"تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة بإعداد دراسة حول الإجراءات الإدارية والمالية والقانونية المترتبة على تعديل مسمى المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإضافة "الأمن الغذائي"، وبيان الرأي في حال وجود إزدواجية مع مهام وإختصاصات المنظمات العربية الأخرى في هذا المجال".

يرجاء التكرم بموافاة الأمانة العامة للجامعة (إدارة المنظمات والإتحادات العربية) برؤى ومقترحات منظمتكم الموقرة حول الإجراءات الإدارية والمالية والقانونية المترتبة على تعديل مسمى المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإضافة إختصاص "الأمن الغذائي"، وبيان الرأي في حال وجود تداخل في هذا الاختصاص، وذلك موعد أقصاه يوم الخميس الموافق 2025/1/16، ليتسنى إعداد الوثيقة الخاصة بهذا الموضوع والعرض على الإجتماع المقبل للجنة.

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والإتحادات العربية) هذه المناسبة لتعرب للمنظمة الموقرة عن فائق تقديرها وإحترامها.

الرقم: 000051
التاريخ: 15 جانفي 2025

تهدي الهيئة العربية للطاقة الذرية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الإقتصادي – إدارة المنظمات والاتحادات العربية)،

بالإشارة إلى خطابكم رقم 7/7/5/1758/24 بتاريخ 2024/12/11 بشأن التوصية الخاصة بالبند الثامن:"تعديل مسمى المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي" التي أصدرتها اللجنة الفنية المعنية بدراسة الأنظمة الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة في اجتماعها المنعقد خلال الفترة 25-2024/11/27، وحيث طلبتم مرئيات الهيئة حول الإجراءات الإدارية والمالية والقانونية المترتبة على تعديل مسمى هذه المنظمة، مع بيان الرأي في حال وجود تداخل في الاختصاص، يشرفنا مدكم في ما يلي بالمطلوب:

00474
15 JAN 2025

1/ الإجراءات الإدارية والمالية والقانونية المترتبة على تعديل مسمى المنظمة:

إن تعديل مسمى أي منظمة يترتب عليه دون شك اتخاذ إجراءات إدارية وقانونية سواء في ما يتعلق بتعديل في اتفاقية الإنشاء ومختلف وثائق المنظمة مع اتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأن المحافظة على ممتلكاتها تحت مسماها الجديد، وهو ما يترتب عليه أعباء مالية أيضا.

بناء عليه، ترى الهيئة أنه من الضروري مقارنة كلفة كل هذه الإجراءات الإدارية والقانونية بالعائد وإيجابيات تعديل مسمى المنظمة المعنية، حيث أن إضافة عبارة "الأمن الغذائي" إلى المسمى الأصلي قد يكون له عائد هام على المنظمة خاصة من حيث دعم قدرتها على تعبئة موارد إضافية من المؤسسات الدولية في إطار دعمها لجانب الأمن الغذائي، إلا أن ذلك لا يجب أن ينسينا كلفة إضافة هذه العبارة.

وبالتالي فإن المنظمة المعنية هي الأقدر على احتساب وإبراز كلفة التعديل في المسمى وعلى توضيح مبرراته والعائد من وراء ذلك، بما يمكن اللجنة من إجراء المقارنة بين الكلفة والعائد واتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن.

2/ مدى وجود تداخل في الاختصاص:

تتضمن إستراتيجية الهيئة العربية للطاقة الذرية حتى العام 2030 التي اعتمدها مجلس الجامعة في دورته (31) المنعقدة في مدينة الجزائر خلال الفترة:10/27 -2022/11/02 المجالات الرئيسية التالية:

- الموارد المائية، **والأمن الغذائي.**
- الصحة.
- البيئة.
- الطاقة.
- الصناعة والتعدين.

الرقم:
التاريخ:

وبالتالي فإن الهيئة العربية للطاقة الذرية تلعب دور هام في مجال "الأمن الغذائي" وتسعى إلى تطويع التقنيات النووية والاستفادة منها بأقصى قدر ممكن من خلال الاستفادة من هذه التقنيات للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لدولنا العربية، دون أن يمثل ذلك تداخل في الاختصاص مع منظمات أخرى، بل أن العمل يتم في إطار تكاملي بين الأطراف المتداخلة لبلوغ الأهداف المنشودة. مع الإشارة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي لا يقتصر على الإنتاج فقط وإنما يتطلب أيضا توفير بنية تحتية مناسبة والتحكم في مسالك التوزيع والتمكن من العلوم في مختلف المجالات ذات الصلة.

وعلى سبيل الذكر لا الحصر، نذكر الأمثلة التالية لما توفره التقنيات النووية من مزايا ومساهماتها في تحقيق الأمن الغذائي وتطوير معارف وقدرات العنصر البشري العامل في المجال:

- حفظ الأغذية بالتشعيع لتقليل الفاقد من الإنتاج الزراعي نتيجة الإصابة بالآفات الحشرية في الحقول والمخازن.
- ترشيد استخدام الأسمدة والمياه بغرض تحسين الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً، وذلك بتحديد متطلبات الري والتسميد للمحاصيل الزراعية عن طريق استخدام النظائر المشعة.
- إنتاج محاصيل زراعية ذات طفرات عالية الإنتاجية ومتحملة للاجهادات البيئية والحيوية باستخدام التقنيات النووية.
- استخدام التقنيات النووية في تحسين خصوبة الماشية وتحسين إنتاج الأعلاف، وكذلك في استحداث وزيادة إنتاج سلالات حيوانية بصفات عالية الجودة ومقاومة للعوامل البيئية.
- استخدام التقنيات النووية في الكشف المبكر والسريع عن الأمراض التي تصيب الثروة الحيوانية وخصوصا عابرة الحدود وطرق السيطرة عليها.
- تقييم مصادر المياه وتنميتها وادارة استخدامها (مثل تحديد المياه الجوفية المتجددة وعلاقتها مع مصادر المياه السطحية ودراسة تسرب المياه السطحية من السدود، والبحيرات والمجاري المائية)، وذلك باستخدام التقنيات النووية.
- استخدام التقنيات النووية في تحديد مصادر التلوث في الموارد المائية ودراسة مصادر الملوحة الناتجة عن تسرب مياه البحر وذوبان الأملاح الناتجة عن انحلال المتبخرات في طبقات المياه الجوفية.

تغتنم الهيئة العربية للطاقة الذرية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الإقتصادي – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) عن فائق التقدير والاحترام.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادي – إدارة المنظمات والاتحادات العربية

ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT,
STANDARDIZATION AND MINING ORGANIZATION

المنظـمة العربية للتنمية
الصناعية والتقييس والتعدين

N°: 00479

Date: ..... 15 JAN 2025

الرقم: .....27.....

التاريخ: .....15 يناير 2025.....

تهدي المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية - إدارة المنظمات والاتحادات العربية) الموقرة

إشارة إلى مذكرة إدارتكم الموقرة رقم 7/7/5/1758/24 بتاريخ 2024/12/11 بشأن إعداد دراسة حول الإجراءات الإدارية والمالية والقانونية المترتبة على تعديل مسمى المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإضافة "الأمن الغذائي"، وحيث أن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين كانت قد قامت بتغيير اسمها يرجى التفضل بالإحاطة بما يلي :

أولا: أوصت اللجنة الاستشارية العليا للتقييس التابعة للمنظمة والمشكّلة من رؤساء أجهزة التقييس في الدول العربية بضرورة تضمين كلمة التقييس في مسمى المنظمة وبما يعبر عن اختصاصاتها ومجالات عملها.
قامت المنظمة بعرض الاسم والشعار المقترح على مجالسها التشريعية حيث اتخذت الجمعية العامة في دورتها 26 (23 يوليو 2020) القرار رقم 498 الذي نص على: **الموافقة على تعديل المسمى الحالي " المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين" إلى المسمى " المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين".**
قدّمت المنظمة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وثيقة شارحة بهذا الشأن لعرضها على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن ثمّ عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: صدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2301 (د.ع 107-2021/2/4) الذي نص في الفقرة 2 منه على: **"الموافقة على تعديل مسمى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ليصبح "المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين ".**

ثالثا: تنفيذا لهذا القرار تمّ تشكيل لجنة من مدراء إدارات ومكاتب المنظمة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة المترتبة على تعديل اسم المنظمة حيث تمّ ما يلي:

- تعديل اتفاقية إنشاء المنظمة ومخاطبة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بذلك.
- تعديل الأنظمة الداخلية واللوائح التنفيذية للجان الاستشارية والفنية المتخصصة التابعة للمنظمة.
- إبلاغ المسمى الجديد للمنظمة إلى كافة:
  - وزارات الصناعة والتعدين في الدول العربية .
  - الوزارات المعنية بمجالات عمل المنظمة.
  - أجهزة التقييس والمترولوجيا في الدول العربية.
  - المنظمات الدولية والإقليمية والجهات التمويلية التي تتعامل مع المنظمة.
- إبلاغ المسمى الجديد إلى الوزارات المعنية في دولة المقر مثل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، وزارة المالية...
- إبلاغ المسمى الجديد إلى كافة البعثات الدبلوماسية الموجودة في دولة المقر.
- قيام المكتب الإقليمي للمنظمة بالقاهرة بإبلاغ تعديل المسمى إلى كافة الجهات المعنية في جمهورية مصر العربية.
- تعديل المسمى لدى المصارف التي تتعامل معها المنظمة.
- تعديل المسمى في كل ما يتعلق بأصول المنظمة.
- إبلاغ المسمى الجديد إلى الجهات المعنية في دولة المقر مثل الكهرباء، الماء، البريد...
- تعديل اسم المنظمة وشعارها على كافة الوثائق والنشرات التعريفية وإصدارات المنظمة كما جرى تغيير أختام المنظمة.
- تعديل اسم المنظمة وشعارها على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمنظمة.

رابعا: تمّ اتخاذ العديد من الإجراءات الإدارية والتنظيمية الأخرى معا لتمكين المنظمة من تطبيق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالشكل اللازم.

وتنتهز المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين هذه المناسبة لتعرب لكم عن فائق التقدير والاحترام .

العنوان: ملتقى شارع فرنسا - زنقة الخطوات، أكدال. ص.ب: 8019، الأمم المتحدة (10102) الرباط - المملكة المغربية
الهاتف: 00 45 27 537 00212 - الفاكس: 88 21 77 537 00212 - البريد الإلكتروني : E-mail: aidsmo@aidsmo.org

League Of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development
Director General's Office

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
مكتب المدير العام

مذكرة بشأن
تغيير اسم المنظمة العربية للتنمية الزراعية
الى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي

تود الادارة العامة للمنظمة الافادة بانه وبهدف الدفع بملف الأمن الغذائي العربي فقد وافقت الجمعية العامة للمنظمة على توصيات الاجتماع الوزاري التشاوري لوزراء الزراعة العرب ومعالي امين عام الجامعة العربية بتاريخ 2023/9/26م وخاصة ما يتعلق منها بالتوصية المتعلقة بتعديل مسمى المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، وكذلك إضافة الأمن الغذائي لمسمى وزارات الزراعة العربية بحسب رغبات الدول، وأولوياتها وإمكاناتها الفنية وأطرها القانونية وذلك بموجب القرار رقم (38/17 ج ع/ 2024) والذي صدر عن اجتماعات الدورة (38) للجمعية العامة للمنظمة التي عقدت في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 2024/5/1م والذي نص على:

1- الإحاطة بنتائج الاجتماع المنعقد بين معالي أمين عام الجامعة وأصحاب المعالي وزراء الزراعة أو من يمثلهم، والإشادة بدور معالي أمين عام جامعة الدول العربية واهتمامه بقضايا الزراعة والأمن الغذائي العربي.
2- الموافقة على تعديل مسمى المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، وكذلك الطلب من الدول بإضافة الأمن الغذائي لمسمى وزارات الزراعة العربية بحسب رغبات الدول، وأولوياتها وإمكاناتها الفنية وأطرها التشريعية المنظمة لذلك.
3- الموافقة على تشكيل لجنة وزارية دائمة للأمن الغذائي العربي يتولى رئاستها دوريا أحد أصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب ولمدة سنتين تراسها المملكة العربية السعودية في دورتها الأولى وتضم في عضويتها أصحاب المعالي وزراء الزراعة من كل من (فلسطين، لبنان، المغرب، سلطنة عمان، مصر، اليمن وجزر القمر) يتبعها لجنة فنية من المنظمات والدول، وتكون المنظمة الأمانة الفنية للجنة وتخويلها بتقديم مقترح حول آليات العمل داخل اللجنة وعرضها على المجلس التنفيذي في أقرب جلسة له للاعتماد. ومن ثم تقوم اللجنة بتنفيذ اعمالها مباشرة. (مرفق توصية الجمعية العامة للمنظمة)

وبهذا الخصوص نرجو الافادة بما يلي فيما يتعلق بتغير المسمى وآثاره المالية والادارية:

1. إن تعديل اسم المنظمة لن يترتب عليه اية التزامات مالية اضافية على الدول كون الهيكل التنظيمي الحالي للمنظمة والمعتمد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي يشمل على إدارة متخصصة بالأمن الغذائي اسمها إدارة الأمن الغذائي والتكامل الزراعي تقوم حاليا بتغطية كل الانشطة المتعلقة بالأمن الغذائي والادارة تحوي على خبراء متمرسين في هذا المجال وتغيير الاسم لن يتطلب تعيين خبراء جدد.
2. إن تعديل مسمى المنظمة لن يترتب عليه اي تعديل في مهام وصلاحيات المنظمة المنصوص عليها في اتفاقية انشائها كون تحقيق التنمية الزراعية والامن الغذائي العربي من المهام الاساسية المسندة

http://www.aoad.org
Email:info@aoad.org
DG. office: +249 183 471374 Fax: +249 183 471050
Admin office: +249 183 571650 / +249 183 571651 / +249 183 471485
+249 183 472180 / +249 183 472161 / +249 183 472178
P.O.Box: 474
Postalcode 11111
Sudan ,Khartoum

للمنظمة كما حددتها اتفاقية انشائها وبالتالي فان تغيير مسمى المنظمة لن يتطلب اية تعديلات في مهامها المنصوص عليها في اتفاقية انشائها ولن يترتب عليه اية تداخل في مهام واختصاصات المنظمة مع المنظمات العربية الاخرى كون الامن الغذائي بمفهومه العام قد تم اسناده بشكل رئيسي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية وتكليفها بالتنسيق مع باقي المنظمات العربية والاقليمية والدولية بهذا المجال وكون المنظمة عملت ومنذ انشائها على تحقيق الامن الغذائي العربي وقامت بتضمينه في برامجها ومشروعاتها واستراتيجياتها المختلفة كما قامت باقتراح وتنفيذ العديد من البرامج الخاصة بالأمن الغذائي واعتمادها من القمم العربية ومنها البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والبرنامج المستدام للأمن الغذائي العربي وغيرها.

3. إن الهدف الرئيسي من تعديل مسمى المنظمة هو زيادة قطاع الجهات المستفيدة من خدمات المنظمة في مجال الامن الغذائي خاصة وان الكثير من الدول قامت وعلى أثر الازمات المتتالية في موضوعات الغذاء والامن الغذائي بإنشاء أجهزة متخصصة في الامن الغذائي تحمل مسميات مختلفة مثل لجنة أو مجلس الأمن الغذائي وتشمل في عضويتها و/أو يرأسها وزراء الزراعة أعضاء الجمعية العامة للمنظمة كما قامت بعض الدول بإضافة الامن الغذائي على مسمى وزاراتها مثل موريتانيا.
4. إن تعديل مسمى المنظمة سيفتح مجال أوسع للمنظمة لتوفير التمويل الذاتي من خلال تمكينها من التوسع في عقد وبناء شراكات جديدة مع المنظمات الدولية وصناديق التمويل والجمعيات الاهلية العاملة في المجال والأجهزة المستحدثة بالدول والتي يتطلب بعضها وجود الامن الغذائي بشكل ظاهر في مسمى المنظمة.
5. الرديف للمنظمة على المستوى الدولي هو "منظمة الزراعة والأغذية-الفاو" واختصاصات الفاو هي ذات اختصاصات المنظمة فإذن الزراعة والغذاء لا يمكن فصلهما ففي المنطقة العربية المطلوب من المنظمة تحقيق عقد تأسيسها المبني على الزراعة (زيادة العرض) والغذاء (استراتيجيات وسياسات ومبادرات وإجراءات الحصول والاستخدام والاستدامة).

http://www.aoad.org
Email:info@aoad.org
DG office: +249 183 471374 Fax: +249 183 471050
Admin office: +249 183 571650 / +249 183 571651 / +249 183 471485
+249 183 472180 / +249 183 472181 / +249 183 472178
P.O.Box: 474
Postalcode 11111
Sudan ,Khartoum

رؤية المركز العربي لدراست المناطق القاحلة والأراضي القاحلة "أكساد"

حول الإجراءات الفنية والمالية والقانونية

والإدارية المترتبة على تعديل مسمى "المنظمة العربية للتنمية الزراعية"

بإضافة اختصاص الأمن الغذائي

تعد قضية الأمن الغذائي من القضايا الحيوية التي تواجه الدول العربية، نظراً للتحديات المتعددة مثل النمو السكاني السريع، والتغيرات المناخية، ونقص الموارد المائية، ومن هنا، يبرز السؤال حول إمكانية قيام منظمة واحدة بالإشراف على تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وبالتالي لا بد من إلقاء الضوء على النقاط التالية:

أولاً:- يُعد المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) جهة بحثية علمية متخصصة في قضايا التنمية الزراعية المستدامة في المناطق الجافة وشبه الجافة، وله دور مهم في دعم الأمن الغذائي العربي من خلال تقديم حلول علمية وتقنية لمشكلات الإنتاج الزراعي في البيئات القاحلة التي تُعاني من ندرة الموارد الطبيعية، وخاصة في المجالات التالية:

1- البحوث العلمية والتطوير التقني:

يعمل اكساد على إجراء دراسات وبحوث تطبيقية تهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية في الأراضي القاحلة عبر تقنيات متقدمة، ولديه خبر ات متراكمة في العديد من المجالات، مثل:

- ✓ استنباط سلالات محسنة من المحاصيل (القمح والشعير والبقوليات) المقاومة للجفاف والملوحة، وتعزيز برامج مقاومة الجفاف للأشجار المثمرة الملائمة لمختلف المناطق البيئية الزراعية في الدول العربية.
- ✓ تطوير الأساليب والممارسات الزراعية المستدامة الملائمة للظروف البيئية القاسية، واحداث تغييرات جوهرية في طرق الزراعة للتكيف والحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية.
- ✓ تنمية الثروة الحيوانية من خلال التحسين الوراثي بالانتخاب أو التهجين المُوجّه للسلالات الواعدة في الدول العربية من الأغنام والماعز والإبل، ورفع كفاءتها الإنتاجية، ونشر التراكيب الوراثية المحسنة.
- ✓ تعزيز كفاءة وادارة استخدام الموارد المائية من خلال التقنيات الحديثة مثل رفع كفاءة الري، وحصاد مياه الأمطار، وتطبيق أحدث العلوم في استخدام النمذجة الرياضية للمياه الجوفية، وطرق حديثة في إدارة وتعظيم كفاءة الموارد المائية.
- ✓ الإدارة السليمة لاستعمالات المياه المالحة والعادمة والمعالجة في الزراعة.

2- إدارة الموارد الطبيعية لدعم الأمن الغذائي:

العمل على استصلاح الأراضي القاحلة وزيادة كفاءتها الإنتاجية، مما يساهم في زيادة المساحات الزراعية القابلة للاستغلال وتحقيق الاكتفاء الذاتي، واستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في اعداد خرائط الاراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وتنميتها وتطويرها بما يواكب استثمارها وزيادة إنتاجيتها مع المحافظة عليها، وتحديد المخاطر التي تتعرض لها من تدهور وجفاف واستنزاف للموارد وتحديد التغير في نوعية وكمية الإنتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني وكيفية استعادته وتحسينه، كذلك اعتماد نهج متكامل في الادارة المستدامة لموارد الاراضي ووضع استراتيجيات واولويات العناية بموارد الاراضي وتحسين ادارتها ضمن سياسات التنمية المستدامة وتطوير التعاون الاقليمي في مجال التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من اثار الجفاف وتطوير قدرات البحث العلمي التطبيقي في دراسات الأراضي، وقد نفذت دراسات في السودان والأمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والعراق وموريتانيا وسورية.

3- التصدي للتصحر وتغير المناخ:

شرع أكساد في تطبيق برنامج علمي متطور للمراقبة طويلة الأمد لتدهور الأراضي والجفاف والعواصف الغبارية في المنطقة العربية، بهدف تطوير منهجيات المراقبة المستمرة والجفاف والعواصف الغبارية التي تعتمد على التقنيات الحديثة (الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية) لتمكين المختصين من وضع برامج الحماية والمكافحة، والعمل على تقدير وحساب تدهور الأراضي الناتج عن التعرية المائية أو التجوية الريحية أو زحف الرمال وحماية الأراضي الزراعية وتحديد آثاره المباشرة وغير المباشرة على البنى التحتية والطرقات والمنشآت والمراعي والغطاء النباتي الطبيعي والمزروع، وتأسيس بنك لعمليات التدهور ومدى اتساع رقعتها، وإنشاء نظام إنذار مبكر إقليمي لمراقبة التصحر والتنبؤ بالعواصف الغبارية، وإعداد خرائط مخاطر تدهور الأراضي، وإعداد مركز تدريب إقليمي لمراقبة التصحر والجفاف حسب المؤشرات العالمية، وتأهيل كوادر فنية قادرة على استخدام تقانات الاستشعار عن بعد في مجال المراقبة والرصد لعمليات التصحر والعواصف الغبار وتأسيس بنك معلومات وأرشيف صور فضائية متعددة الأطياف وذات قدرات تمييزية، مكانية وزمانية، وتأسيس بنك معلومات للبيانات المناخية.

4- التعاون الإقليمي والدولي:

يحرص المركز العربي "أكساد" بيت الخبرة الزراعية العربية على تعزيز وتطوير العلاقات المميزة التي تربط المركز بالدول الاعضاء واقامة وتفعيل علاقات التعاون الاستراتيجي مع المنظمات والجامعات والمؤسسات والهيئات العلمية والفنية والبحثية، وذلك لجعل منظمة اكساد متميزة على المستوى الإقليمي والدولي في مجالات البحث العلمي التطبيقي وتبادل ونقل الخبرات والتعاون المشترك، والاستفادة من فرص التعاون الدولي والتمويل المتاحة محليا وإقليميا ودولي، وتحديد الاحتياجات المستقبلية في ظل الاضطرابات في انسياب السلع الأساسية وتحسين مؤشرات الأمن الغذائي وتفاقم ازمة الغذاء وانعدام الامن الغذائي وصولا الى تنفيذ أكبر عدد ممكن من البرامج والمشاريع والانشطة لتعزيز العمل العربي المشترك وصولا الى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والتي تعتمد على مخرجات البحث العلمي الزراعي التطبيقية، لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين وتحقيق الامن الغذائي والمائي للمواطنين في الوطن العربي.

ويعمل أكساد بالتنسيق مع جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية مثل FAO و ESCWA و ICARDA والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمات العمل العربي المشترك ذات العلاقة، ومنظمات ومؤسسات التمويل العربية والدولية، ومراكز البحوث العربية والعالمية لدعم استراتيجيات الأمن الغذائي العربي، وتنفيذ مشاريع تنموية واستراتيجية مشتركة مع الدول الأعضاء لتحسين الإنتاج الزراعي في البيئات الجافة.

5- التدريب وبناء القدرات:

يتابع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "أكساد" استراتيجياته الخاصة بتنمية الموارد، ونقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة للظروف العربية، وتعميم نتائج البحوث والدراسات وقصص النجاح ونقلها للدول العربية ضمن مروحة من الأنشطة التدريبية المختلفة التي تهدف الى تنمية وتطوير قدرات القوى البشرية العاملة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموارد الطبيعية والبيئية في الدول العربية، ورفع المستوى الفني والعلمي للكوادر العربية في مجال الدراسات والبحوث العلمية وتطبيقاتها، وتدريب واطلاع الكوادر العربية على المستجدات العلمية الزراعية.

ثانياً:- تعددية الجهات المعنية بتحقيق الامن الغذائي:

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي تحدياً ومفهوماً معقداً ومتعدد الجوانب ولا يتعلق فقط بمجال نشاط منظمة أو جهة حكومية أو غير حكومية أو حتى المجتمع والمنتجين الزراعيين، وإنما يلعب العديد من أصحاب المصلحة والجهات المتعددة أدواراً مختلفة، وذلك يتطلب تعاونًا متعدد الأطراف بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات والمنظمات الدولية وغيرها، ولكل من هذه الجهات دورها الخاص في معالجة جوانب مختلفة من المشكلة، ولا يمكن لمنظمة أن تحيط وتشرف على كل هذه الجهات والأدوار، مثل:

- الحكومات: تطوير سياسات زراعية مستدامة وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية.
- القطاع الخاص: الابتكار في مجال إنتاج وتوزيع المواد الغذائية.
- المنظمات غير الحكومية: توعية المجتمعات المحلية وتقديم الدعم الفني والمالي.
- المنظمات الدولية: تقديم الدعم الفني والمالي وتحفيز التعاون بين الدول.

وفى هذا فإن من المفيد عرض بعض المنظمات العربية والدولية التى تعمل فى مجال الأمن الغذائى:

1- المنظمات العربية:

- **المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة (أكساد):**

يعمل على وضع تنفيذ الأبحاث والدراسات العلمية والتقنية والفنية في مجالات عمله، ونقل النتائج الى الدول العربية، وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والتنموية والتطبيقية الميدانية بما يساهم في تحقيق الامن الغذائي والمائي العربي، وتعزيز التعاون بين الدول العربية لتحقيق التكامل الزراعي والأمن الغذائي.

- **الدور في الأمن الغذائي:**

✓ تطوير حلول علمية لتحسين الإنتاج الزراعي في المناطق القاحلة، واستنباط أصناف من المحاصيل والبقوليات والأشجار المثمرة المقاومة للجفاف.

- ✓ البحث العلمي والتطبيقي في مجال إدارة الموارد الطبيعية (المياه، التربة) والتكيف مع المناخ في المناطق الجافة.
- ✓ إدارة المراعي وتحسين الإنتاج الحيواني في البيئات الجافة والقاحلة.
- ✓ تطوير استراتيجيات الأمن الغذائي العربي بالتعاون مع الحكومات.
- ✓ تقديم الدعم الفني والتدريب للدول الأعضاء في مجالات الإنتاج الزراعي والاقتصاد الغذائي.

- **المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS):**

تعمل تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي (OIC) وتهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي وتعزيزه بين الدول الإسلامية في مجال الأمن الغذائي، وتقديم برامج لمكافحة الفقر وسوء التغذية وتحسين القدرات الزراعية.

- **المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا (BADEA):**

تقديم التمويل للدول الأفريقية لدعم المشاريع التنموية ومنها المشاريع الزراعية والغذائية، وتمويل مشاريع البنية التحتية الزراعية والري وزيادة الإنتاج الغذائي في الدول الأفريقية.

2- المنظمات الدولية:

- **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO):**

تُعنى بتحقيق الأمن الغذائي عالميًا من خلال دعم السياسات الزراعية والاستثمارات في القطاع الزراعي، والعمل على تقديم الدعم التقني للدول العربية في مجالات الزراعة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية، ووضع مؤشرات الأمن الغذائي العالمية ومتابعة تطورات الجوع والفقر الغذائي.

- **برنامج الغذاء العالمي (WFP):**

يقدم المساعدات الغذائية العاجلة للدول التي تواجه أزمات غذائية، والمساعدات الإنسانية والغذائية للدول العربية المتأثرة بالنزاعات أو الكوارث الطبيعية.

- **البنك الدولى (WB):**

يعمل على تمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات بما في ذلك الزراعة والأمن الغذائي، ودعم الدول العربية بمشاريع لزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين سلاسل القيمة الغذائية.

- **الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (IFAD):**

يقوم بدعم الفقراء والمزارعين في الدول النامية من خلال تمويل مشاريع التنمية الزراعية، ودعم صغار المزارعين وتعزيز سبل العيش الريفية في الدول العربية.

- **لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا):**

يقدم المشورة السياساتية للدول العربية فى مجال التنمية المستدامة، ودعم سياسات الأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربية.

وبشكل عام تعمل هذه المنظمات بشكل تكاملي لتحقيق أهداف الأمن الغذائي، من خلال:

1. وضع استراتيجيات مشتركة لتحسين الإنتاج الزراعي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
2. تنفيذ مشاريع مشتركة بين الدول والمنظمات المختلفة لتحقيق نتائج أفضل.
3. تنظيم مؤتمرات وورش عمل لتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء.

الا انه يوجد العديد من التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي رغم تعدد المنظمات:

- تداخل الأدوار بين المنظمات مما يؤدي أحيانا إلى ازدواجية الجهود.
- نقص التمويل الكافي لتغطية الاحتياجات المتزايدة للدول العربية.
- التأثر بالتغيرات المناخية والتصحر، مما يتطلب حلولاً مبتكرة، وهذا ما يقوم به المركز العربي "أكساد".
- الأزمات والصراعات الإقليمية التي تؤثر سلبًا على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية.

ثالثاً:- التحديات التنظيمية:

في ظل التعددية المذكورة فإن لكل منظمة من منظمات العمل العربي المشترك حيثيات إنشائها واتفاقيات وقوانين إحداثها في الدول العربية، ومهام محددة لكل منها، وكل من هذه المنظمات يمتلك خبرة ومهارات متخصصة يمكن أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي من غير المناسب أن تقوم إحدى هذه المنظمات بالإشراف على عمل جميع المنظمات الأخرى في أي قضية تتعلق بالأمن الغذائي وهو المفهوم الذي يندرج تحته أي نشاط تقريباً يمكن أن تقوم به تلك المنظمات، مما يفرض إشكاليات تنظيمية عديدة في طبيعة التعاون والعلاقة بين تلك المنظمات.

ونظراً لطبيعة مفهوم الأمن الغذائي متعدد الأبعاد فإن تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية يعتمد بشكل كبير على التعاون الفعال بين مجموعة واسعة من الجهات، وينبغي العمل معًا لتطوير استراتيجيات متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات لطبيعة عمل كل منظمة ومجالات نشاطها وكذلك الاحتياجات المشتركة، أكثر منه أن تقوم منظمة عمل عربي واحدة بالإشراف الذي يتسبب في خلق مشكلات تنظيمية.

رابعاً:- التعاون الإقليمي والدولي:

يمكن أن تلعب منظمات إقليمية ودولية دوراً مهماً في تنسيق الجهود وتحفيز التعاون بين الدول العربية، حيث أن جامعة الدول العربية، ومن خلال مؤسساتها المتخصصة ومنظمات العمل العربي المشترك بكافة أشكالها وليس فقط المتعلقة بالزراعة (حيث يتعدى مفهوم الأمن الغذائي الزراعة)، هي الجهة المناسبة في توزيع الأدوار والتنسيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الغذاء العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمركز الدولي للتنمية الزراعية إيفاد، وغيرها العديد والكثير.

خامساً:- الاتفاقيات والأسس العربية السابقة:

بدلاً من الاعتماد على منظمة واحدة، يمكن تطوير استراتيجيات مشتركة: العمل على وضع سياسات زراعية وتجارية مشتركة لتعزيز الإنتاج المحلي والتجارة البينية، وتبادل المعرفة والتكنولوجيا من خلال تسهيل تبادل المعرفة والخبرات بين الدول، وغيرها، وهنا لا بد من الإشارة إلى الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي والاستراتيجية العربية للأمن المائي العربي المترابطتين والمقرّين سابقاً ومن المفيد تنفيذ بنودها من خلال الدور والمهام المناطة بكل منظمة.

سادساً:- الرأي:

قد لا تكون منظمة واحدة قادرة على إشراف كامل على مسألة الأمن الغذائي في الدول العربية بأبعادها المتعددة، ومن غير المفيد تعديل اسم المنظمة العربية للتنمية الزراعية لما قد يخلقه ذلك من إشكاليات مستقبلية تتعلق بتنظيم وتنسيق وتكامل العمل العربي المشترك من خلال المنظمات المعتمدة لذلك بما هو مناط بها من مهام وما تملكه من خبرات وتجارب وعلاقات في هذا المجال حسب نشاط كل منها، إضافة الى وجود ازدواجية واضحة بالأعمال مع باقي المنظمات العربية المتخصصة، وقد يعيق العمل لتحقيق الأهداف التي تسعى اليها كل منظمة وفق اهداف ومهام عملها في مجال الامن الغذائي العربي.

إضافة الى ماتقدم، فإن تعديل اسم أي منظمة من منظمات العمل العربي المشترك، تتطلب مراجعة شاملة لأهدافها ورؤيتها ورسالتها، واتفاقية انشائها، وهو ما يحتاج الى مسار قانوني وتنظيمي متعلق بموافقة الحكومات التي اقرت اتفاقيات الانشاء بعد دراسة قانونية وتشريعية متمعقة.

كما ان إعطاء منظمة مهمة تتعلق بتحقيق الامن الغذائي العربي، يؤدي الى حرمان المنظمات الأخرى المساهمة في هذا المجال وخاصة من التمويل المناسب واللازم من قبل مؤسسات وصناديق التمويل العربية والدولية، وبما يجعلها تصب في اتجاه واحد او هدف محدد من اهداف تحقيق الامن الغذائي العربي لصالح تلك المنظمة.

وقد يكون من الصعب على منظمة واحدة الإشراف بشكل كامل على تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية بسبب التعقيدات المتعددة، وبالتأكيد فإن التعاون الإقليمي والدولي يمكن أن يشكل إطاراً فعالاً لمعالجة التحديات المشتركة وتقديم الحلول لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في المنطقة العربية، وتعزيزه من خلال تنوع الخبرات والموارد المتاحة من خلال الاستراتيجيات المقرة للأمن الغذائي العربي والأمن المائي العربي، ويشكل إطاراً فعالاً لمعالجة التحديات المشتركة وتقديم الحلول لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في المنطقة العربية.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية
الرؤى والمقترحات بشأن
تغيير مسمى المنظمة العربية للتنمية الزراعية

1. مقدمة:

إن تغيير مسمى **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** إلى **المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي** يحمل أبعاداً متعددة، تتعلق بتوسيع نطاق عمل المنظمة ليشمل الأمن الغذائي، الذي بات قضية محورية عالمياً وعربياً. ومع ذلك، فإن هذا التغيير ينطوي على تبعات إدارية ومالية وقانونية يجب دراستها بعناية.

التنمية الزراعية والأمن الغذائي مصطلحان مترابطان، ولكنهما يختلفان في المفهوم والتركيز. فيما يلي توضيح حول المصطلحين.

1. التنمية الزراعية.

التعريف: هي عملية تطوير القطاع الزراعي لزيادة الإنتاجية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الزراعية، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية.

المجالات الرئيسية:

- تحسين تقنيات الزراعة وتطوير المحاصيل.
- تحديث أنظمة الري وتحسين استخدام المياه.
- تعزيز كفاءة الإنتاج الحيواني والنباتي.
- الاستثمار في البحوث الزراعية والبنية التحتية مثل الطرق والأسواق.
- دعم المزارعين من خلال برامج التدريب والتمويل.

الهدف الأساسي: تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وزيادة دخل المزارعين، وتعزيز التنمية الريفية.

2. الأمن الغذائي.

التعريف: تحقيق قدرة جميع الأفراد، في كل الأوقات، على الوصول إلى غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ، يلبي احتياجاتهم الغذائية، ويدعم حياتهم الصحية.

الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي:

1. **الإتاحة:** وجود كميات كافية من الغذاء من الإنتاج المحلي أو الواردات.
2. **الوصول:** قدرة الأفراد على شراء الغذاء من خلال دخل كافٍ أو برامج دعم.
3. **الاستخدام:** قدرة الأفراد على استخدام الغذاء بشكل صحي ومتوازن.
4. **الاستقرار:** استمرارية توفر الغذاء دون تأثر بالعوامل الاقتصادية أو البيئية أو السياسية.

الهدف الأساسي: تأمين التغذية الصحية لجميع السكان، وضمان عدم تعرض أي شخص للجوع أو سوء التغذية.

3. الفرق والعلاقة بين التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

3-1 الفرق بين التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

- تركز التنمية الزراعية على تطوير القطاع الزراعي لزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وهي جزء من السياسات العامة التي تخدم العديد من الأهداف بما في ذلك الأمن الغذائي.
- يتعلق الأمن الغذائي بتوفير الغذاء وضمان وصوله بشكل عادل لجميع الأفراد، بغض النظر عن مصدر الإنتاج (محلي أو مستورد).

3-2 العلاقة بين التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

- تُسهم التنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحسين إنتاج الغذاء، ولكن الأمن الغذائي يتطلب أيضًا سياسات تشمل التجارة، توزيع الغذاء، والحد من الفقر.

- قد توجد حالات يُحقق فيها الأمن الغذائي عبر استيراد الغذاء دون الاعتماد على التنمية الزراعية المحلية، كما قد تكون هناك تنمية زراعية ناجحة، لكن لا تحقق الأمن الغذائي، بسبب سوء التوزيع أو ضعف القوة الشرائية.

4. الإيجابيات والسلبيات الناتجة عن تغيير المسمى.

1-4 الإيجابيات:

- **شمولية الأهداف:** يعكس المسمى الجديد نطاقاً أوسع من المسؤوليات، حيث يدمج بين التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، مما يُظهر توافقاً مع الأولويات الإقليمية والدولية.
- **زيادة التأثير:** يضع الأمن الغذائي كجزء رئيسي من اختصاصات المنظمة، مما يعزز دورها في وضع السياسات والمبادرات التي تخدم المنطقة.
- **إبراز الأهمية الاستراتيجية للأمن الغذائي:** يساعد المسمى الجديد في زيادة التركيز على الأمن الغذائي، وهو هدف حيوي للدول الأعضاء في ظل التحديات المرتبطة بتغير المناخ والأزمات الغذائية.
- **تعزيز فرص التمويل والشراكات:** قد يفتح المسمى الجديد المجال للحصول على دعم مالي وفني إضافي من الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والدوليين العاملين في مجال الأمن الغذائي.

2-4 السلبيات:

- قد يُنظر إلى التغيير على أنه توسع كبير في المهام دون تخصيص الموارد الكافية، ويفوق قدرات وإمكانيات ونطاق وصول وتأثير المنظمة، مما قد يضع ضغوطاً إضافية عليها.
- مخاطر ازدواجية الاختصاص مع منظمات أخرى، تعمل في مجال الأمن الغذائي.

5. التبعات الإدارية والمالية والقانونية.

5-1 التبعات الإدارية.

1. إعادة صياغة الاستراتيجية والأهداف والاختصاصات:

- إعداد خطة استراتيجية جديدة تتضمن رؤية ورسالة وأهداف استراتيجية مرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي، وتخصيص مبادرات ومشاريع وأنشطة ومؤشرات أداء توضح مدى التقدم في تحقيق الأمن الغذائي.
- قد تحتاج المنظمة إلى تعديل نظامها الأساسي ولوائحها الداخلية لإدراج الأمن الغذائي ضمن أهدافها واختصاصاتها الرسمية.
- تطوير برامج ومبادرات جديدة تتعلق بالأمن الغذائي، مما يتطلب بناء فرق عمل متخصصة.

2. إعادة هيكلة إدارية:

- إنشاء وحدات أو إدارات جديدة متخصصة بالأمن الغذائي.
- تعيين خبراء متخصصين في مجالات الأمن الغذائي وإدارة الموارد الغذائية.

3. التنسيق مع الدول الأعضاء:

- ضرورة الحصول على موافقة الدول الأعضاء على التغيير المقترح، بما يشمل التعديلات الإدارية والتنظيمية، والتعهد بتحمل كافة النتائج والتبعات المترتبة على ذلك.

5-2 التبعات المالية.

1. زيادة في الموازنة:

- يتطلب توسيع نطاق العمل ليشمل الأمن الغذائي موازنات إضافية لتغطية تكاليف المبادرات والمشاريع والأنشطة الجديدة، واستقطاب الخبراء والكوادر، وإنشاء الهياكل الداعمة.
- تطوير أو توسيع وإنشاء المكاتب الإقليمية لتوفير الدعم اللازم للأمن الغذائي.

- التعهد بتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مبادرات ومشاريع الأمن الغذائي، فلا يمكن تحقيق الأمن الغذائي للأفراد في الدول العربية، خاصة في المناطق التي تعاني من ندرة الموارد والأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة، من خلال الموازنات الحالية.

2. فرص التمويل:

- مطلوب من الدول العربية زيادة مساهماتها السنوية في موازنة المنظمة بشكل كبير بما ينسجم مع مبادرات ومشاريع الأمن الغذائي على مستوى الدول العربية.
- قد تحصل المنظمة على دعم مالي إضافي من جهات مانحة دولية وإقليمية تعمل في مجال الأمن الغذائي، مما يُخفف من الأعباء المالية على الدول الأعضاء.

3-5 التبعات القانونية.

1. تعديل الاتفاقيات والوثائق القانونية:

- يتطلب الأمر تعديل النظام الأساسي للمنظمة وميثاقها المؤسس، ليعكس المسمى الجديد والمهام المرتبطة به.
- تحديث الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية التي تحدد علاقة المنظمة مع الدول الأعضاء.

2. تنسيق الاختصاصات:

- قد يُثير التغيير نقاشاً حول تداخل الاختصاصات مع منظمات عربية ودولية أخرى، مما يستلزم وضع آليات واضحة لتجنب التضارب.

6. **التوصيات**:

لقد قام تأسيس المنظمة العربية للتنمية الزراعية على هدفين وهما المساعدة في تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، وظلت المنظمة تعمل على ذلك، ولم تسقط بأي حال من أدبيّاتها تحقيق الأمن الغذائي، إذن ليس هناك إضافة مهام وإنما تعبير عن المهام في المسمى، ومن المهام التي ظلت وعلى الدوام تعمل فيها المنظمة لتحقيق الأمن الغذائي: سياسات وبرامج ومبادرات الأمن الغذائي العربي من

قبيل زيادة العرض وتقليل الفاقد والهدر، سلامة الغذاء، الصحة والصحة النباتية، التجارة الزراعية والتكامل إلى آخره. إذن ليس هناك إضافة مهام وإنما ضبط لتوصيف المنظمة.

والمنظمة العربية للتنمية الزراعية معنية بالتنمية والأمن الغذائي في إطار السياسات، ومعلومات الأمن الغذائي، والتنظيم والدراسات، والمبادرات والمشروعات، وليس البحوث التطبيقية كما الحال في بعض المنظمات.

الرديف للمنظمة العربية للتنمية الزراعية على المستوى الدولي هو "منظمة الزراعة والأغذية-الفاو"، واختصاصات الفاو هي ذات اختصاصات المنظمة، إذن الزراعة والغذاء لا يمكن فصلهما، ففي المنطقة العربية، المطلوب من المنظمة تحقيق عقد تأسيسها المبني على الزراعة (زيادة العرض) والغذاء (استراتيجيات وسياسات ومبادرات وإجراءات الحصول والاستخدام والاستدامة).

وفي ظل ما ورد أعلاه نوصي بالتالي:

1. **إجراء دراسة شاملة:**

- إعداد دراسة جدوى تتناول التكاليف والفوائد والتحديات المترتبة على تغيير المسمى.
- تقييم القدرات والأوضاع الحالية للمنظمة، ومدى استعدادها لمواجهة التحديات لتوسيع مهامها لتشمل أنشطة الأمن الغذائي.

2. **التشاور مع الدول الأعضاء:**

- عقد اجتماعات مع ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي والجمعية العمومية للحصول على موافقتهم ودعمهم، خاصة فيما يتعلق بالالتزامات المالية الناتجة عن مبادرات ومشاريع وأنشطة الأمن الغذائي.
- ضمان التزام الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتوفير المساهمات والموارد المالية اللازمة لمبادرات ومشاريع الأمن الغذائي ليشمل كافة الدول العربية.

3. **التنسيق مع المنظمات الأخرى:**

- ضمان التكامل والتعاون مع المنظمات الأخرى العاملة في المجال، لتجنب تكرار الجهود وضمان تحقيق الأهداف بكفاءة.

جدول يوضح ردود المنظمات العربية المتخصصة

بشأن

تغيير اسم المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي

م	المنظمة	مرئيات المنظمات العربية المتخصصة
1	المنظمة العربية للتنمية الزراعية.	أوضـــحت المنظمة انه وبهدف الدفع بملف الأمن الغذائي العربي فقد وافقت الجمعية العامة للمنظمة على توصـــيات الاجتماع الوزاري التشاوري لوزراء الزراعة العرب ومعالي امين عام الجامعة العربية بتاريخ 2023/9/26م وخاصة ما يتعلق منها بالتوصية المتعلقة بتعديل مسمى المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، وكذلك إضـــافة الأمن الغذائي لمســـمى وزارات الزراعة العربية بحســـب رغبات الدول، وأولوياتها وإمكاناتها الفنية وأطرها القانونية وذلك بموجب القرار رقم (38/17 ج ع/ 2024) والذي صـــدر عن اجتماعات الدورة (38) للجمعية العامة للمنظمة التي عقدت في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 2024/5/1م والذي نص على: 1- الإحاطة بنتائج الاجتماع المنعقد بين معالي أمين عام الجامعة وأصـــحاب المعالي وزراء الزراعة أو من يمثلهم، والإشادة بدور معالي أمين عام جامعة الدول العربية واهتمامه بقضايا الزراعة والأمن الغذائي العربي. 2- الموافقة على تعديل مســـمى المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، وكذلك الطلب من الدول بإضافة الأمن الغذائي لمسمى وزارات الزراعة العربية بحســـب رغبات الدول، وأولوياتها وإمكاناتها الفنية وأطرها التشريعية المنظمة لذلك.

		3- الموافقة على تشـــكيل لجنة وزارية دائمة للأمن الغذائي العربي يتولى رئاســـتها دوريا أحد أصـــحاب المعالي وزراء الزراعة العرب ولمدة سنتين تراسها المملكة العربية السعودية في دورتها الأولى وتضم في عضويتها أصحاب المعالي وزراء الزراعة من كل من (فلسطين، لبنان، المغرب، سلطنة عمان، مصـــر، اليمن وجزر القمر) يتبعها لجنة فنية من المنظمات والدول، وتكون المنظمة الأمانة الفنية للجنة وتخويلها بتقديم مقترح حول آليات العمل داخل اللجنة وعرضـها على المجلس التنفيذي في أقرب جلســـة له للاعتماد. ومن ثم تقوم اللجنة بتنفيذ اعمالها مباشـــرة. (مرفق توصـــية الجمعية العامة للمنظمة) وأوضحت المنظمة فيما يتعلق بتغير المسمى وآثاره المالية والإدارية مايلي: 1. إن تعديل اسم المنظمة لن يترتب عليه اية التزامات مالية اضافية على الدول كون الهيكل التنظيمي الحالي للمنظمة والمعتمد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي يشمل على إدارة متخصصة بالأمن الغذائي اسمها إدارة الأمن الغذائي والتكامل الزراعي تقوم حاليا بتغطية كل الانشطة المتعلقة بالأمن الغذائي والادارة تحوي على خبراء متمرسين في هذا المجال وتغيير الاسم لن يتطلب تعيين خبراء جدد. 2. إن تعديل مسمى المنظمة لن يترتب عليه اي تعديل في مهام وصلاحيات المنظمة المنصوص عليها في اتفاقية انشائها كون تحقيق التنمية الزراعية والامن الغذائي العربي من المهام الاساسية المسندة للمنظمة كما حددتها اتفاقية انشائها وبالتالي فان تغيير مسمى المنظمة لن يتطلب اية تعديلات في مهامها المنصوص عليها في اتفاقية انشائها ولن يترتب عليه اية تداخل في مهام واختصاصات المنظمة مع المنظمات العربية

		الاخرى كون الامن الغذائي بمفهومه العام قد تم اسناده بشكل رئيسي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية وتكليفها بالتنسيق مع باقي المنظمات العربية والاقليمية والدولية بهذا المجال وكون المنظمة عملت ومنذ انشائها على تحقيق الامن الغذائي العربي وقامت بتضمينه في برامجها ومشروعاتها واستراتيجياتها المختلفة كما قامت باقتراح وتنفيذ العديد من البرامج الخاصة بالأمن الغذائي واعتمادها من القمم العربية ومنها البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والبرنامج المستدام للأمن الغذائي العربي وغيرها. 3. إن الهدف الرئيسي من تعديل مسمى المنظمة هو زيادة قطاع الجهات المستفيدة من خدمات المنظمة في مجال الامن الغذائي خاصة وان الكثير من الدول قامت وعلى أثر الازمات المتتالية في موضوعات الغذاء والامن الغذائي بإنشاء أجهزة متخصصة في الامن الغذائي تحمل مسميات مختلفة مثل لجنة أو مجلس الأمن الغذائي وتشمل في عضويتها و/أو يرأسها وزراء الزراعة أعضاء الجمعية العامة للمنظمة كما قامت بعض الدول بإضافة الامن الغذائي على مسمى وزاراتها مثل موريتانيا. 4. إن تعديل مسمى المنظمة سيفتح مجال أوسع للمنظمة لتوفير التمويل الذاتي من خلال تمكينها من التوسع في عقد وبناء شراكات جديدة مع المنظمات الدولية وصناديق التمويل والجمعيات الاهلية العاملة في المجال والأجهزة المستحدثة بالدول والتي يتطلب بعضها وجود الامن الغذائي بشكل ظاهر في مسمى المنظمة. 5. الرديف للمنظمة على المستوى الدولي هو "منظمة الزراعة والأغذية–الفاو" واختصاصات الفاو هي ذات اختصاصات المنظمة فإذن الزراعة والغذاء لا يمكن فصلهما ففي المنطقة

		العربية المطلوب من المنظمة تحقيق عقد تأسيسها المبني على الزراعة (زيادة العرض) والغذاء (استراتيجيات وسياسات ومبادرات وإجراءات الحصول والاستخدام والاستدامة).
2	الهيئة العربية للطاقة الذرية.	أوضحت الهيئة الإجراءات الإدارية والمالية والقانونية المترتبة على تعديل مسمى المنظمة منها: - ان تعديل مسمى أي منظمة يترتب عليه دون شك اتخاذ إجراءات إدارية وقانونية سواء في ما يتعلق بتعديل في اتفاقية الإنشاء ومختلف وثائق المنظمة مع اتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأن المحافظة على ممتلكاتها تحت مسماها الجديد، وهو ما يترتب عليه أعباء مالية أيضا. بناء عليه، ترى الهيئة أنه من الضروري مقارنة كلفة كل هذه الإجراءات الإدارية والقانونية بالعائد وإيجابيات تعديل مسمى المنظمة المعنية، حيث أن إضافة عبارة "الأمن الغذائي" إلى المسمى الأصلي قد يكون له عائد هام على المنظمة خاصة من حيث دعم قدرتها على تعبئة موارد إضافية من المؤسسات الدولية في إطار دعمها لجانب الأمن الغذائي، إلا أن ذلك لا يجب أن ينسينا كلفة إضافة هذه العبارة. وبالتالي فإن المنظمة المعنية هي الأقدر على احتساب وإبراز كلفة التعديل في المسمى وعلى توضيح مبرراته والعائد من وراء ذلك، بما يمكن اللجنة من إجراء المقارنة بين الكلفة والعائد واتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن. 2/ مدى وجود تداخل في الاختصاص: تتضمن إستراتيجية الهيئة العربية للطاقة الذرية حتى العام 2030 التي اعتمدها مجلس الجامعة في دورته (31) المنعقدة في مدينة الجزائر خلال الفترة:10/27 -2022/11/02 المجالات الرئيسية التالية:

		■ الموارد المائية، والأمن الغذائي. ■ الصحة. ■ البيئة. ■ الطاقة. ■ الصناعة والتعدين. وبالتالي فإن الهيئة العربية للطاقة الذرية تلعب دور هام في مجال "الأمن الغذائي" وتسعى إلى تطويع التقنيات النووية والاستفادة منها بأقصى قدر ممكن من خلال الاستفادة من هذه التقنيات للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لدولنا العربية، دون أن يمثل ذلك تداخل في الاختصاص مع منظمات أخرى، بل أن العمل يتم في إطار تكاملي بين الأطراف المتداخلة لبلوغ الأهداف المنشودة. مع الإشارة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي لا يقتصر على الإنتاج فقط وإنما يتطلب أيضا توفير بنية تحتية مناسبة والتحكم في مسالك التوزيع والتمكن من العلوم في مختلف المجالات ذات الصلة. وعلى سبيل الذكر لا الحصر، نذكر الأمثلة التالية لما توفره التقنيات النووية من مزايا ومساهماتها في تحقيق الأمن الغذائي وتطوير معارف وقدرات العنصر البشري العامل في المجال: – حفظ الأغذية بالتشعيع لتقليل الفاقد من الإنتاج الزراعي نتيجة الإصابة بالآفات الحشرية في الحقول والمخازن. – ترشيد استخدام الأسمدة والمياه بغرض تحسين الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً، وذلك بتحديد متطلبات الري والتسميد للمحاصيل الزراعية عن طريق استخدام النظائر المشعة.

		– إنتاج محاصيل زراعية ذات طفرات عالية الإنتاجية ومتحملة للاجهادات البيئية والحيوية باستخدام التقنيات النووية. – استخدام التقنيات النووية في تحسين خصوبة الماشية وتحسين إنتاج الأعلاف، وكذلك في استحداث وزيادة إنتاج سلالات حيوانية بصفات عالية الجودة ومقاومة للعوامل البيئية. – استخدام التقنيات النووية في الكشف المبكر والسريع عن الأمراض التي تصيب الثروة الحيوانية وخصوصا عابرة الحدود وطرق السيطرة عليها. – تقييم مصادر المياه وتنميتها وادارة استخدامها (مثل تحديد المياه الجوفية المتجددة وعلاقتها مع مصادر المياه السطحية ودراسة تسرب المياه السطحية من السدود، والبحيرات والمجاري المائية)، وذلك باستخدام التقنيات النووية. – استخدام التقنيات النووية في تحديد مصادر التلوث في الموارد المائية ودراسة مصادر الملوحة الناتجة عن تسرب مياه البحر وذوبان الأملاح الناتجة عن انحلال المتبخرات في طبقات المياه الجوفية.
3	المنظمة العربية للطيران المدني.	أوضحت المنظمة فيما يخص تداخل الاختصاص حال تعديل مسمى المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإضافة اختصاص "الأمن الغذائي". حيث أفادت انه لابد من إقرار مبدأ هام هو كون أن كل المنظمات العربية المتخصصة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لها اختصاصات وأدوار محددة ولا ترى أنه يمكن أن يكون هناك أي تداخل بالاختصاص بين المنظمات ولكن هناك تكامل وتظافر للجهود بين مختلف مكونات منظومة العمل العربي المشترك، كما أننا من جهتنا كمنظمة فنية تعنى بقطاع

		الطيران المدني، لا نرى في تعديل المسمى أي تداخل في الاختصاص. وأكدت على أن الأمن الغذائي وقطاع الطيران المدني يرتبطان ارتباطا وثيقا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعنى الأمن الغذائي بتوفير الغذاء الكافي والمغذي لجميع الأفراد بشكل مستدام، بينما يمثل الطيران المدني أداة استراتيجية لنقل المواد الغذائية بسرعة وكفاءة، كما أنه وفي ظل أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، يبرز جليا دور الطيران المدني في دعم الهدف الثاني والخاص بالقضاء على الجوع وأهداف أخرى متعلقة بالاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. كون أن للطيران المدني دور استراتيجي في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال: أ) القضاء على الجوع (الهدف 2): ▪ عبر نقل المواد الغذائية القابلة للتلف: حيث يساهم النقل الجوي في توصيل السلع الغذائية الطازجة مثل الفواكه والخضروات والأسماك واللحوم إلى المناطق التي تعاني من نقص الغذاء. ▪ إغاثة المناطق المتضررة: فخلال الأزمات الإنسانية أو الكوارث الطبيعية، يكون الطيران المدني الوسيلة الأسرع لإيصال المساعدات الغذائية، مما يعزز الأمن الغذائي في المناطق المنكوبة. ب) تعزيز النمو الاقتصادي (الهدف 8)، من خلال دعم التجارة الزراعية الدولية كون أن الطيران المدني يساهم

		في تعزيز حركة التجارة العالمية للمنتجات الزراعية، مما يوفر دخلا مستداما للمزارعين ويحفز النمو الاقتصادي في الدول النامية. ت) بناء بنية تحتية مرنة (الهدف 9)، عبر تحسين البنية التحتية للنقل الجوي، حيث يتيح تطوير شبكات النقل الجوي الحديثة نقل الغذاء بكفاءة وتقليل الفاقد أثناء الشحن، مما يحقق بنية تحتية مستدامة. ث) التغير المناخي (الهدف 13)، المتعلق بتعزيز الاستدامة البيئية، حيث يعمل القطاع على تقليل الانبعاثات الكربونية عبر اعتماد تقنيات طيران أكثر كفاءة ونقل الغذاء بطرق مستدامة بيئيا. كما أن هناك تأثير للأمن الغذائي على قطاع الطيران المدني يتجلى في: أ) زيادة الطلب على خدمات النقل الجوي، فارتفاع الطلب على الأغذية الطازجة والمستوردة يعزز دور الشحن الجوي في ربط الأسواق العالمية. ب) تحسين معايير الجودة والسلامة، حيث تلزم اللوائح الدولية شركات الطيران بضمان سلامة الأغذية أثناء النقل، مما يدعم الهدف 3 المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه. ت) الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فاستدامة الأمن الغذائي تقلل من النزاعات والهجرة غير النظامية، مما يخلق بيئة آمنة لتوسيع شبكات الطيران المدني.

		كما أن هناك تحديات مشتركة بين القطاعين في تحقيق التنمية المستدامة ترتكز حول: أ) التكلفة الاقتصادية: ارتفاع تكاليف الشحن الجوي يعيق توفير الأغذية بأسعار ميسورة، مما يتعارض مع الهدف 1 (القضاء على الفقر). ب) البصمة الكربونية: النقل الجوي يمثل أحد القطاعات ذات الانبعاثات العالية، مما يستدعي تقنيات خضراء للحفاظ على الهدف 13 (العمل المناخي). ت) الأزمات العالمية: الأزمات مثل الحروب والأوبئة تحدث تعطيلا في سلاسل التوريد الغذائية، مما يتطلب تدخلا طارئا من قطاع الطيران. تتجلى العلاقة بين الأمن الغذائي وقطاع الطيران المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر توفير حلول سريعة وفعالة. إن تكامل الجهود بين القطاعين يمكن أن يسهم في القضاء على الجوع، تعزيز الاقتصاد، ودعم الاستدامة البيئية، مما يعزز رفاهية الإنسان على المستويين المحلي والدولي عبر: تعزيز التعاون بين الحكومات وقطاع الطيران المدني كإنشاء شراكات استراتيجية بين المؤسسات الحكومية وشركات الطيران لتطوير سياسات تسهل نقل الأغذية، وكذلك دعم الدول النامية في بناء قدرات النقل الجوي بما يضمن تحسين الأمن الغذائي. الاستثمار في التكنولوجيا بتطوير طائرات موفرة للطاقة لتقليل تكاليف النقل الجوي والبصمة البيئية، مع تعزيز الابتكار في تقنيات التخزين والنقل الجوي لضمان جودة الأغذية.

		تعزيز الاستدامة عبر الالتزام بمعايير بيئية صارمة لخفض الانبعاثات واستخدام الوقود الحيوي وتقنيات الطيران الحديثة لتحقيق أهداف الاستدامة البيئية. تحسين البنية التحتية ببناء مطارات مجهزة لتخزين ومعالجة السلع الغذائية المنقولة جوا، والعمل على تعزيز الربط الجوي بين المناطق النائية والأسواق الرئيسية.
4	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين.	قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين بإتخاذ الإجراءات التالية عند تغيير مسمى المنظمة: 1- قامت بتعديل اتفاقية إنشاء المنظمة ومخاطبة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بذلك. 2-تعديل الأنظمة الداخلية واللوائح التنفيذية للجان الاستشارية والفنية المتخصصة التابعة للمنظمة. 3- إبلاغ المسمى الجديد للمنظمة إلى كافة الوزارات العربية المعنية بمجالات عمل المنظمة. 4- ابلاغ أجهزة التقييس والمترولوجيا في الدول العربية. 5- المنظمات الدولية والإقليمية والجهات التمويلية التي تتعامل مع المنظمة. 6- إبلاغ المسمى الجديد إلى الوزارات المعنية في دولة المقر مثل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الأفريقي والمقيمين بالخارج ووزارة المالية. 7-إبلاغ المسمى الجديد لكافة البعثات الدبلوماسية في دولة المقر. 8-قيام المكتب الإقليمي للمنظمة بالقاهرة بإبلاغ تعديل المسمى لكافة الجهات المعنية في جمهورية مصر العربية.

		9- تعديل المسمى لدى المصارف التي تتعامل معها المنظمة. 10- تعديل المسمى في كل ما يتعلق بأصول المنظمة. 11- ابلاغ المسمى الجديد للجهات المعنية في دولة المقر مثل الكهرباء والماء البريد. 12- تعديل اسم المنظمة وشعارها على كافة الوثائق والنشرات التعريفية وإصدارات المنظمة. 13- تغيير اختتام المنظمة وتعديل اسم المنظمة وشعارها على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمنظمة. 14- اتخاذ العديد من الإجراءات الإدارية والتنظيمية الأخرى لتمكن المنظمة من تطبيق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
5	المركز العربي لدراســـات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/أكساد	- يرى المركز العربي أكساد أنه قد لا تكون منظمة واحدة قادرة على إشراف كامل على مسألة الأمن الغذائي في الدول العربية بأبعادها المتعددة، ومن غير المفيد تعديل اسم المنظمة العربية للتنمية الزراعية لما قد يخلقه ذلك من إشكاليات مستقبلية تتعلق بتنظيم وتنسيق وتكامل العمل العربي المشترك من خلال المنظمات المعتمدة لذلك بما هو مناط بها من مهام وما تملكه من خبرات وتجارب وعلاقات في هذا المجال حسب نشاط كل منها، إضافة الى وجود ازدواجية واضحة بالأعمال مع باقي المنظمات العربية المتخصصة، وقد يعيق العمل لتحقيق الأهداف التي تسعى اليها كل منظمة وفق اهداف ومهام عملها في مجال الامن الغذائي العربي. - إضافة الى ما تقدم، فإن تعديل اسم أي منظمة من منظمات العمل العربي المشترك، تتطلب مراجعة شاملة

		لأهدافها ورؤيتها ورسالتها، واتفاقية انشائها، وهو ما يحتاج الى مسار قانوني وتنظيمي متعلق بموافقة الحكومات التي اقرت اتفاقيات الانشاء بعد دراسة قانونية وتشريعية متعمقة. – كما ان إعطاء منظمة مهمة تتعلق بتحقيق الامن الغذائي العربي، يؤدي الى حرمان المنظمات الأخرى المساهمة في هذا المجال وخاصة من التمويل المناسب واللازم من قبل مؤسسات وصناديق التمويل العربية والدولية، وبما يجعلها تصب في اتجاه واحد او هدف محدد من اهداف تحقيق الامن الغذائي العربي لصالح تلك المنظمة. – وقد يكون من الصعب على منظمة واحدة الإشراف بشكل كامل على تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية بسبب التعقيدات المتعددة، وبالتأكيد فإن التعاون الإقليمي والدولي يمكن أن يشكل إطاراً فعالاً لمعالجة التحديات المشتركة وتقديم الحلول لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في المنطقة العربية، وتعزيزه من خلال تنوع الخبرات والموارد المتاحة من خلال الاستراتيجيات المقرة للأمن الغذائي العربي والأمن المائي العربي، ويشكل إطاراً فعالاً لمعالجة التحديات المشتركة وتقديم الحلول لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في المنطقة العربية. – كما اوضخ أكساد أنه يعد جهة بحثية علمية متخصصة في قضايا التنمية الزراعية المستدامة في المناطق الجافة وشبه الجافة، وله دور مهم في دعم الأمن الغذائي العربي من خلال تقديم حلول علمية وتقنية لمشكلات الإنتاج الزراعي في البيئات القاحلة التي

		تُعاني من ندرة الموارد الطبيعية، وخاصة في المجالات التالية: 1- البحوث العلمية والتطوير التقني. 2- التصدي للتصحر وتغير المناخ. 3- التعاون الإقليمي والدولي. 4- التدريب وبناء القدرات. وأن تحقيق الأمن الغذائي يعتبر تحدياً ومفهوماً معقداً ومتعدد الجوانب ولا يتعلق فقط بمجال نشاط منظمة أو جهة حكومية أو غير حكومية أو حتى المجتمع والمنتجين الزراعيين، وإنما يلعب العديد من أصحاب المصلحة والجهات المتعددة أدواراً مختلفة، وذلك يتطلب تعاونًا متعدد الأطراف بين <u>الحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات والمنظمات الدولية وغيرها، ولكل من هذه الجهات دورها الخاص في معالجة جوانب مختلفة من المشكلة، ولا يمكن لمنظمة أن تحيط وتشرف على كل هذه الجهات والأدوار، مثل:</u> - الحكومات: تطوير سياسات زراعية مستدامة وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية. - القطاع الخاص: الابتكار في مجال إنتاج وتوزيع المواد الغذائية. - المنظمات غير الحكومية: توعية المجتمعات المحلية وتقديم الدعم الفني والمالي. - المنظمات الدولية: تقديم الدعم الفني والمالي وتحفيز التعاون بين الدول. وبشكل عام فإن هناك عدد من المنظمات العربية والدولية التي تعمل في مجال الأمن الغذائي: 1- المنظمات العربية:

		• المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد): يعمل على وضع تنفيذ الأبحاث والدراسات العلمية والتقنية والفنية في مجالات عمله، ونقل النتائج الى الدول العربية، وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والتنموية والتطبيقية الميدانية بما يساهم في تحقيق الامن الغذائي والمائي العربي، وتعزيز التعاون بين الدول العربية لتحقيق التكامل الزراعي والأمن الغذائي. ▪ الدور في الأمن الغذائي: ✓ تطوير حلول علمية لتحسين الإنتاج الزراعي في المناطق القاحلة، واستنباط أصناف من المحاصيل والبقوليات والأشجار المثمرة المقاومة للجفاف. ✓ البحث العلمي والتطبيقي في مجال إدارة الموارد الطبيعية (المياه، التربة) والتكيف مع المناخ في المناطق الجافة. ✓ إدارة المراعي وتحسين الإنتاج الحيواني في البيئات الجافة والقاحلة. ✓ تطوير استراتيجيات الأمن الغذائي العربي بالتعاون مع الحكومات. ✓ تقديم الدعم الفني والتدريب للدول الأعضاء في مجالات الإنتاج الزراعي والاقتصاد الغذائي. • **المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS):** • **المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا (BADEA):** 2- المنظمات الدولية: • **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO):** • **برنامج الغذاء العالمى (WFP):**

		• **البنك الدولى (WB):** • **الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (IFAD):** • **لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا):** **كما أوضحت الورقة المقدمة من المركز العربي أكساد انه يوجد العديد من التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي رغم تعدد المنظمات منها:** ○ **تداخل الأدوار بين المنظمات مما يؤدي أحيانا إلى ازدواجية الجهود.** ○ **نقص التمويل الكافي لتغطية الاحتياجات المتزايدة للدول العربية.** ○ **التأثر بالتغيرات المناخية والتصحر، مما يتطلب حلولاً مبتكرة، وهذا ما يقوم به المركز العربي "أكساد".** ○ **الأزمات والصراعات الإقليمية التي تؤثر سلبًا على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية.**
6	**المنظمة العربية للتنمية الادارية**	– **ترى المنظمة العربية للتنمية الإدارية أن تغيير مسمى المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، يحمل أبعاد متعددة تتعلق بتوسيع عمل المنظمة ليشمل الأمن الغذائي الأمر الذي بات قضية محورية عالمياً وعربياً، ومع ذلك فإن هذا التغيير ينطوي على تبعات إدارية ومالية وقانونية يجب دراستها بعناية، كما أوضحت المنظمة أن التنمية الزراعية والأمن الغذائي مصطلحان مترابطان ولكنهم يختلفان في المفهوم، وان هذا التغيير له إيجابيات وله أيضا سلبيات ناتجة عن تغيير المسمى وله تبعات إدارية ومالية وقانونية تستلزم إعادة صياغة الاستراتيجية والأهداف والاختصاصات.**